



منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



تقارير المركز

حول

الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٩

Attar Sokak No: 4, 06700 GOP, Ankara, TURKEY
Tel: +90-312-468 6172 (4 lines) Fax: +90-312-467 3458
E-mail: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org

الأزمة المالية العالمية الراهنة وركود الإقتصاد العالمي: آفاق الإنتعاش

تقرير مركز أنقرة الشهري، أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٩

الخلفية

منذ عام ٢٠٠٧ والإقتصاد العالمي يواجه تباطؤاً مالياً وإقتصادياً كبير نبع من أزمة العقارات السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت لإنهيار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين والأسهم الأكثر نجاحاً في العالم المتقدم. ومع تعمق الأزمة بانتشارها على نطاق العالم، بدأت العديد من البلدان النامية تعاني في الوقت الراهن من عدد من الآثار السلبية المباشرة للأزمة، والتي تضمنت هبوطاً في نمو صادراتها، وانخفاضاً في تدفق المعونات والإستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاضاً في التحويلات وتقلصاً في أنشطة القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، تواجه البلدان المتقدمة والنامية على السواء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الراهنة التي دفعت الإقتصاد العالمي في حالة الركود الراهنة.



شهد الإقتصاد العالمي أكبر إنخفاض له في الإنتاج الصناعي والحجم التجاري في الربع الأخير من ٢٠٠٨، والذي أدى بدوره إلى تقلص في إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. فعلى الرغم من ذلك، وبدءاً في الربع الثاني لعام ٢٠٠٩، بدأت تلوح إشارات متزايدة

بالإنتعاش البطيء في بعض من أجزاء العالم بالإستقرار في التجارة والإنتاج الصناعي، وانخفاض معتدل في النشاط الإقتصادي وتحسن جزئي في الأسواق المالية.

يعود الإنتعاش البطيء الراهن في الإقتصاد العالمي بشكل جزئي إلى البرامج المالية المحفزة والمبالغ الضخمة من المال الذي تم ضخه في الأسواق المالية من قبل العديد من البلدان المتقدمة وبعض البلدان الصاعدة والنامية. ولحد كبير، لا تزال النفقات المنزلية منخفضة للغاية ويتم تحفيز الطلب المحلي بشكل كبير عن طريق الإنفاق العام. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه البوادر الإيجابية بالإنتعاش، فلا تزال معدلات البطالة العالية والنشاط الفاتر للأعمال مستمرة في مستوياتها الغير مرجوة. فهذا يشير بوضوح إلى أنه لا يبدو من السهل تحقيق الإنتعاش الكامل من هذا الركود الذي ألمَّ بالإقتصاد العالمي في المستقبل القريب.

وعلى ضوء التوقعات حديثة الظهور، يهدف هذا تقرير الموجز إلى دراسة آفاق إنتعاش الإقتصاد العالمي من حالة الركود الحالي عبر تحليل أداء الإقتصاد العالمي بأجمعه وأداء بعض الإقتصادات الكبرى ومجموعات الدول بالوقوف على بعض المؤشرات الإقتصادية والمالية المهمة.

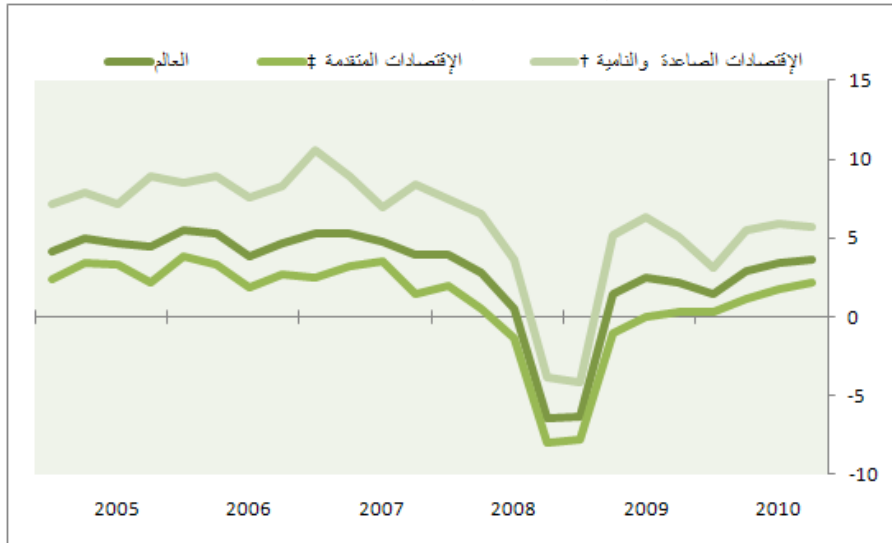
بوادر الانتعاش على المستوى العالمي

بدأ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي في العودة مع إبداء بعض المؤشرات الرئيسية، مثل مؤشر الإنتاج الصناعي، صادرات السلع ومبيعات التجزئة وغيرها، اتجاهات بالارتفاع البطيء. وتعتبر هذه التطورات الإيجابية كبوادر للإنتعاش المتوقع في الإقتصاد العالمي من الركود الذي سجله في النصف الثاني من ٢٠٠٨.

١. معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

بعد أن سجل ركودا لم يشهده منذ الحرب العالمية الثانية، بدأ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي العودة إلى مساره المرتقب بخطى فاترة في النصف الثاني من ٢٠٠٩ مدعوما بشكل رئيسي من قبل التدابير المالية والنقدية التي تبنتها العديد من البلدان في العالم. ففي يوليو/تموز ٢٠٠٩ أشارت التوقعات إلى إنحسار نشاط الإقتصاد العالمي بنسبة ١,٤٪ لعام ٢٠٠٩ بمجمله، وهو إنكماش يعادل ٠,٦ نقطة مئوية بأعلى من التوقعات التي صدرت في إبريل/نيسان ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، تشير توقعات يوليو/تموز ٢٠٠٩ إلى توسع في نشاط الإقتصاد العالمي بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠١٠. وعلى أساس مبدأ الربع الأخير مقارنة بالربع الأخير، جاءت التوقعات بنسبة ٢,٩٪ في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠١٠ مقارنة بالتوقعات الذي ظهرت مبكرا في إبريل/نيسان بنسبة ٢,٦٪. وحسب هذه التوقعات، يظهر أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي واعد بشكل أكثر في إيجابية في الإقتصادات الصاعدة والنامية عما هو متوقع لدى البلدان المتقدمة، مع التوقع بإنحسار إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدى الإقتصادات المتقدمة بنسبة ٣,٨٪ في ٢٠٠٩ قبل البدء في النمو بنسبة ٠,٦٪ في عام ٢٠١٠، في الوقت الذي يتوقع لأن يبطؤ فيه إجمالي الناتج المحلي لدى الإقتصادات الصاعدة والنامية إلى ١,٥٪ في ٢٠٠٩ والعودة مرة ثانية للنمو بنسبة ٤,٧٪ في ٢٠١٠.

الشكل رقم ١: نمو إجمالي الناتج العالمي (نسبة مئوية، مقارنة الربع بالربع، والسنوي)

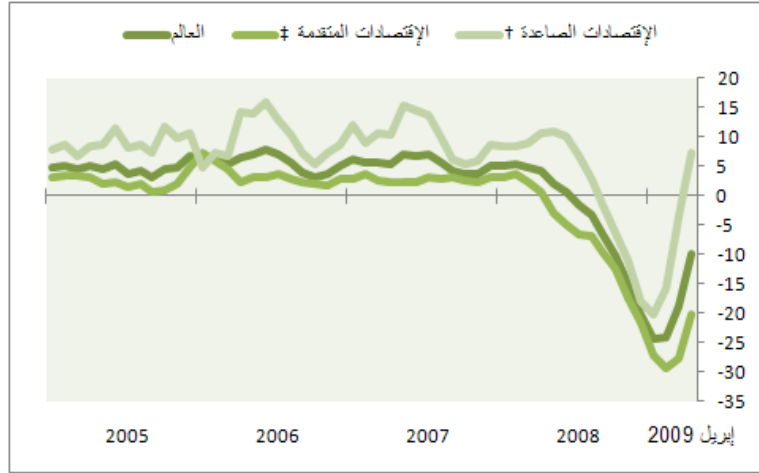


المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، مراجعة يوليو/تموز ٢٠٠٩.

٢. الإنتاج الصناعي

شهد الإنتاج الصناعي تحسنا طفيفا في العالم مع تحسن في الآفاق الاقتصادية ببعض الإقتصادات المتقدمة والصاعدة، وذلك بعد أن شهد إنحسارا شديدا في عام ٢٠٠٨. وكما هو مبين في الشكل رقم (٢)، ولأول مرة في خلال عام كامل تقريبا، تحرك الإنتاج الصناعي لدى الإقتصادات الصاعدة في الإنتاج الإيجابي، مسجلا معدل نمو إيجابي بلغ ٧,٢٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. فعلى الرغم من أنه لا يزال عند معدلات نمو سالبة، إلا أن الإنتاج الصناعي العالمي وإنتاج الإقتصادات المتقدمة تبدي إتجاهات بالإرتفاع أيضا.

الشكل رقم ٢: الإنتاج الصناعي (%)*



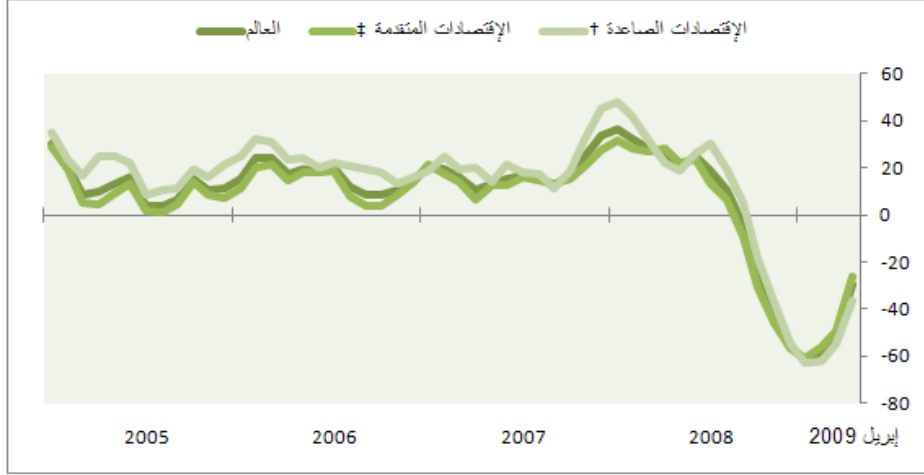
المصدر: صندوق النقد الدولي آفاق الإقتصاد العالمي، مراجعة يوليو/تموز ٢٠٠٩

٣. التجارة

الهبوط الشديد الذي سجله حجم التجارة العالمية كان واحد من الآثار الأكثر سلبية للأزمة المالية العالمية الراهنة، وخاصة على إقتصادات العديد من البلدان النامية والصاعدة. وزاد الوضع سوءا بالطلب الضعيف على الصادرات المصنعة وصادرات السلع وهبوط أسعار السلع الضرورية. وتقدر منظمة التجارة الدولية أن حجم الصادرات العالمية للسلع والخدمات سينخفض بنسبة ٩٪ (WTO, 2009)، في الوقت الذي تشير فيه توقعات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاض أكثر حدة يصل إلى نسبة ١١٪. ومثل هذا الإنكماش سيكون الأكبر من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن، تشير البيانات الأخيرة إلى أن النمو في صادرات السلع التجارية يشهد إستقرارا في كافة العالم بعد أن بلغ أدنى نقطة يبلغها في الربع الأخير

من عام ٢٠٠٨ (الشكل رقم ٣). ومع ذلك، لا تزال معدلات النمو سالبة وأدنى بمستوى كبير عما كانت عليه قبل الأزمة الراهنة.

الشكل رقم ٣: صادرات السلع التجارية (%)*

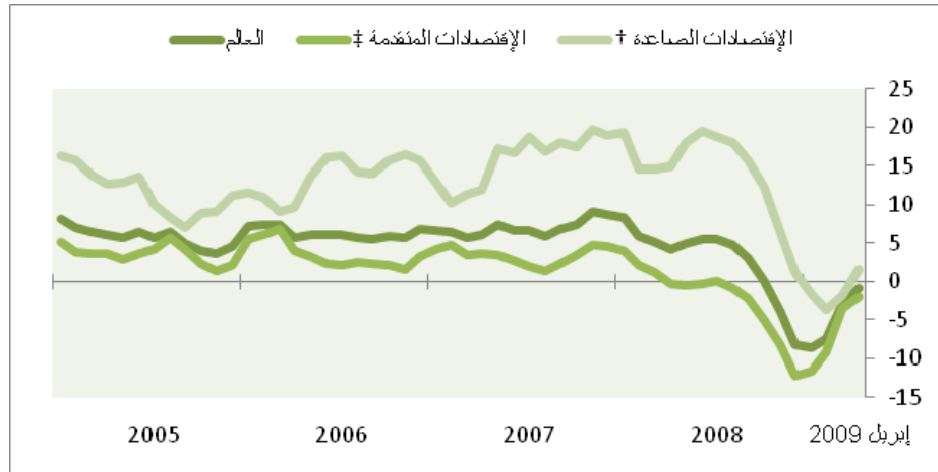


المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، مراجعة يوليو/تموز ٢٠٠٩

٤. مبيعات التجزئة

كما هو مبين في الشكل رقم (٤) شهدت مبيعات التجزئة هي الأخرى إنخفاضا حادا في النصف الثاني من ٢٠٠٨، الشيء الذي انعكس كإنخفاض حاد في نشاطات الإنتاج وفقدان فرص العمل في العديد من البلدان على نطاق العالم. ومع ذلك، فإنّ هنالك بوادر متزايدة بالتحسن في مبيعات التجزئة على نطاق العالم، مما يشير إلى التنبؤ بتحفيز الإنتاج وزيادة فرص العمل.

الشكل رقم ٤: مبيعات التجزئة *

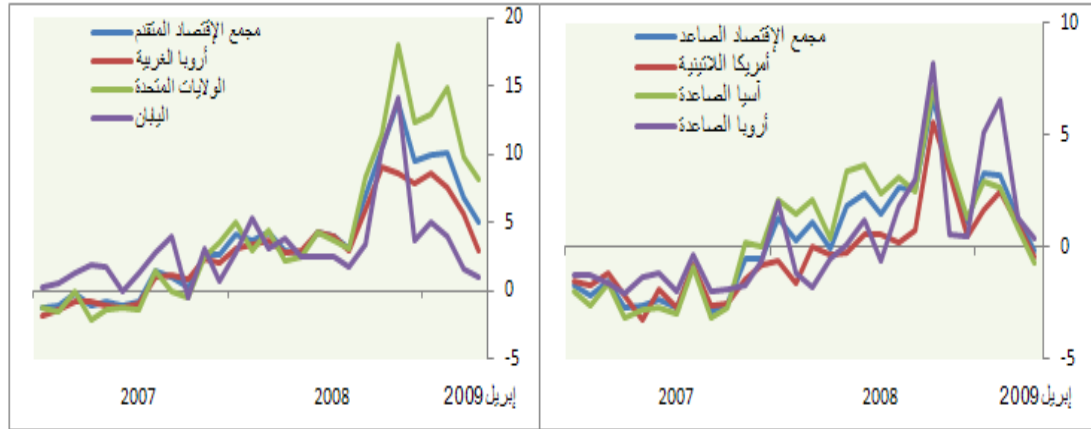


المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، مراجعة يوليو/تموز ٢٠٠٩

٥. الضغوط المالية

يعكس القطاع المالي هو الآخر بوادر بالتحسن، ونتيجة للتدابير بالدعم المتخذة من جانب الحكومات والبنوك المركزية بدأت عملية إعادة البناء في الأسواق المالية في العالم. وتدرجيا بدأ القلق تجاه السيولة ومخاطر النظير في القطاع المصرفي في الإنحسار وعاودت الأسواق ما بين البنوك العمل من جديد. ونتيجة لذلك، إنحسرت مؤشرات الضغوط المالية لدى الإقتصادات المتقدمة والصاعدة منذ بدايات ٢٠٠٩ (الشكل رقم ٥). ولكن هناك تفاوت كبير في أداء القطاع المالي في كافة البلدان ومجموعات الدول. ولا تزال شروط التسليف المصرفي صارمة حتى الآن، وخاصة في البلدان المتقدمة في الوقت الذي تواجه فيه البلدان الصاعدة والنامية العقبات المختلفة في الحصول على التمويل الخارجي.

الشكل رقم ٥: الضغوط المالية في الإقتصادات المتقدمة والصاعدة
(متوسط تكافؤ القوة الشرائية، إنحراف مؤشر الضغط المالي من المتوسط)



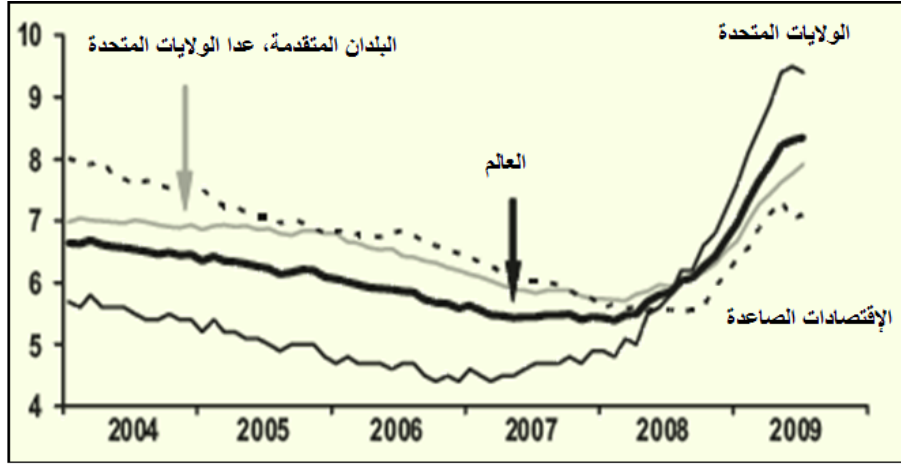
المصدر: المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، مراجعة يوليو/تموز ٢٠٠٩

٦. معدل البطالة

زاد معدل البطالة العالمية منذ بدايات ٢٠٠٨ بثلاثة نقاط مئوية ليصل إلى ٨,٣٪ في يونيو ٢٠٠٩. وللبقاء على مكانتها في هذه الأوقات الصعبة، قامت الشركات على نطاق العالم بإبعاد العديد من العاملين بها. وبعد إرتفاعه بحوالي ٠,٣ نقطة مئوية في الشهر في الفترة من يناير حتى مايو، زاد معدل البطالة العالمي ب ٠,١ نقطة مئوية فقط في شهري يونيو ويوليو. وهذه تعتبر زيادة كبيرة جدا مقارنة بالتوقعات القائلة بتحسّن القطاع الصناعي والتغيرات الإيجابية في بيئة الأعمال على نطاق العالم.

والتحسن في آفاق العمل ستزيد الدخل الأسري وثقة المستهلك، مما يمهد الطريق أمام الانتعاش الإقتصادي المستدام.

الشكل رقم ٦: معدل البطالة (%)



المصدر: جي بي مورغان، مراقبة البيانات، أغسطس ٢٠٠٩

بؤادر الانتعاش على المستوي القُطري



تباطأ إنكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الإقتصادات المتقدمة الرئيسية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لزيادة النفقات الحكومية على وجه الخصوص في الوقت الذي ظلت فيه النفقات المنزلية والمدخرات على مستويات منخفضة للغاية. ولا يزال معدل البطالة عالياً ويتوقع أن يظل عند مستوى عالي في الشهور

المقبلة في الوقت الذي نقصت فيه معدلات العلاوات السنوية للرواتب إلى النصف مقارنة بعام سبق. وكما أن سوق العقارات السكنية الأمريكي، المتسبب في هذه الطامة، بدأ هو الآخر في الانتعاش مع بدء ثلاثة مؤشرات رئيسية خاصة بسعر العقارات السكنية بالإرتفاع أو تسجل نوعاً من الإستقرار في مايو

.٢٠٠٩

وتعكس الإقتصادات الأوربية بوادر بالإنعاش خاصة في أوروبا الغربية، حيث سجل الإنتاج الصناعي، ولأول مرة منذ ظهور الأزمة الراهنة، إتجاها بالصعود في مايو ٢٠٠٩ في كل من ألمانيا، فرنسا وهولندا. وعلى الرغم من أن معدل البطالة كان قد قدر بمتوسط يبلغ ٩,٥٪ لمنطقة اليورو، إلا أنه لا يزال عند مستوى مرتفع في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، زاد معدل البطالة في أيرلندا ليصل إلى ١١,٧٪. ١٨,٧٪ في إسبانيا.

وحقق الإقتصاد الياباني الإستقرار ويتوقع أن يسجل معدلات نمو إيجابية في النصف الثاني من ٢٠٠٩. وهذا يعود بصورة رئيسية على التحسن الذي طرأ على التجارة مع إرتفاع الطلب على صادرات اليابان في الصين، والإتحاد الأروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ومع لك، ففي الوقت الذي ساهمت فيه الحزم المالية الحكومية المحفزة في إنعاش وتنشيط الطلب الداخلي، إلا أن سوق العمل والطلب على القروض البنكية واصلت في التدهور نتيجة للإستثمار المنخفض للأعمال. وفي أستراليا، ساعدت المحفزات المالية والنقدية في إستعادة ثقة المستهلك ودعم مبيعات التجزئة. ولكن، على الرغم من مواصلة الصادرات في الإنعاش، واصل إستثمار الأعمال في الهبوط وظل معدل البطالة مرتفعا في يوليو عند نسبة ٥,٨٪.

وبدأ الإنكماش الإقتصادي في الإفتتاح في رابطة الدول المستقلة إلى جانب تحسن في الإنتاج الصناعي، خاصة في روسيا وكازاخستان. وبالنظر إلى بعض البلدان في هذه المنطقة، فقد إنكمش إجمالي الناتج المحلي في أوكرانيا بأعلى من ٢٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، في الوقت الذي سجلت فيه أوزبكستان نموا مذهلا بأعلى من ٨٪ في الربع الأول من ذلك العام. وفي نفس الوقت، واصلت دول جنوب شرق أوروبا بحثها للحصول على مصادر تمويلية في أسواق رأس المال العالمية لإنعاش أسواقها المحلية. وقامت البنوك المركزية العديد من هذه البلدان بوقف معدلات ربح الفائدة بعد حصولها على التمويل من الأسواق العالمية.

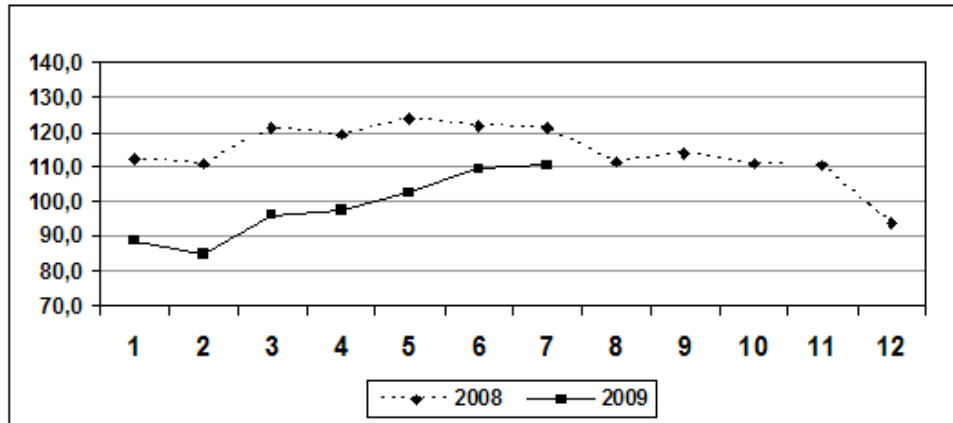
وتشير البيانات الخاصة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩ أنّ النمو بدأ في العودة في بعض الإقتصادات الإفريقية. وهناك توقعات كبيرة بزيادة النشاط الإقتصادي في العديد من البلدان الإفريقية. فعلى سبيل المثال، سجلت كينيا نموا عاما تلو العام بنسبة ٣,٩٪ في الربع الأول، في الوقت الذي يتوقع أن يصل فيه معدل النمو في كل من جمهورية مصر العربية وملاوي إلى ٤,٥٪ و ٧,٩٪ على التوالي في هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، إنخفض التضخم في العديد من البلدان الإفريقية مع إنخفاض أسعار السلع الغذائية في وسط هذه الأزمة المالية. ولكن، لا تزال العديد من البلدان تعاني من الأسعار العالية للسلع الغذائية نتيجة للجفاف وقصور الإنتاج. وكما يعكس معدل البطالة إتجاها مختلطا في القارة الإفريقية حيث تمكنت بعض البلدان مثل المغرب من خفض معدل البطالة بها من ٩,٦٪ إلى ٨,٠٪ بين الربعين الأول والثاني من العام. وتظل جمهورية جنوب إفريقيا، حيث يبلغ معدل البطالة فيها ٢٣,٥٪، مهددة بشيوع مستوى عال من البطالة.

وتقف إقتصادات شرق آسيا على مجرى الإنتعاش هي الأخرى، حيث عززت الحزم المالية التحفيزية الضخمة المقرونة بالتسهيلات المالية المفتوحة الطلب المحلي وزيادة الإنتاج الصناعي من شهر إلى الأخر في كافة المنطقة. فشهدت إقتصادات شرق آسيا تحسنا في الصادرات وتدفق رؤوس الأموال. ونتيجة لذلك، إستعادت معدلات النمو مسارها الإيجابي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ لدى العديد من هذه الإقتصادات، مثل الصين، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وفيتنام. ولكن، وعلى الرغم من هذه الإطلالة الإيجابية، يعتمد الإنتعاش في هذه المنطقة بشكل كبير على خاتمة الآفاق المستقبلية في البلدان المتقدمة.

لا تزال آفاق الإنتعاش معتمدة في إقتصادات منطقة جنوبي آسيا، حيث قدمت بلدان مثل بنغلاديش، الهند وباكستان ميزانيات توسيعية للعام المالي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ لتحفيز النمو الإقتصادي ومساعدة الفقراء. ولكن، يتوقع أن يتسع عجز الميزانية، المتسع أصلا، ونتيجة لعدم التوافق بين نمو العوائد وتوسيع النفقات.

وفي منطقة غربي آسيا، فقد تأثر الإقتصاد التركي تأثراً فادحاً جراء هذه الأزمة المالية العالمية الحالة الذي سجل فيه الإنتاج الصناعي، خاصة صناعة السيارات والمركبات التجارية، إنخفاضاً ملحوظاً (الشكل رقم ٧). وبالرغم من ذلك، بدأت بوادر التحسن في الظهور على الإقتصاد التركي مع إرتفاع إنتاج السيارات شهراً تلو الشهر في كل من إبريل ومايو ٢٠٠٩ مع إنحسار معدل البطالة من مستوى القمة الذي بلغه. إرتفع معدل البطالة بتركيا من ١٠,٣٪ في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى نسبة قياسية بلغت ١٦,١٪ في فبراير ٢٠٠٩، ولكنها إنخفضت إلى ١٣٪ في يونيو ٢٠٠٩ (معهد الإحصاء التركي؛ TUIK, 2008, 2009a, and 2009b). وفي الأردن، أعطت الحكومة الأولوية إلى النفقات للتغلب على العجز المتزايد في الميزانية العامة ولتحسين جاذبية البلد أمام الإستثمار الأجنبي.

الشكل رقم ٧: مؤشر الإنتاج الصناعي لدى تركيا (٢٠٠٥=١٠٠)



المصدر: معهد الإحصاء التركي، النشرة الإخبارية الشهرية حول مؤشر الإنتاج الصناعي، يوليو ٢٠٠٩

وكما عكست بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية بوادر بالإنعاش، حيث تحسن الإنتاج الصناعي في البرازيل بنسبة ٠,٢٪ في الفترة من مايو حتى يونيو، في الوقت الذي انخفض فيه في شيلي بأقل مما كان متوقعا في شهر يونيو. في شهر مايو ٢٠٠٩ حققت بيرو معدل نمو بلغ ٠,٥٪ في إجمالي الناتج المحلي لديها مقارنة بما حققته في نفس الشهر من عام ٢٠٠٨. وفي ذات الفترة ونتيجة للتحسن الذي طرأ على أسعار السلع، وضمنها المعادن والنفط، سجلت أسواق الأوراق المالية في المنطقة إتجاهات إيجابية. وعلى النقيض من ذلك، تشهد الحركة التجارية في المنطقة نقصاً في حجمها مع العجز المالي المتزايد والتحويلات التي لا تزال منخفضة بمستوى كبير عما كانت عليه.

وبالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كمجموعة، فقد أنخفض معدل متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨، نتيجة للآثار المبكرة للتباطؤ الذي لحق بنشاط الإقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من العام. وعلاوة على ذلك، تشير التوقعات الأخيرة إلى إنخفاض أكثر يلحق بإجمالي الناتج المحلي لهذه المجموعة من البلدان بنسبة ١,٥٪ أخرى في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن بلدان فقط سجلتا معدلات نمو سالبة في ٢٠٠٨، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى سبعة بلدان في عام ٢٠٠٩، مع التوقع بأن تحقق ١٠ بلدان فقط تحسنا في معدلات النمو لديها في ٢٠٠٩ مقارنة بمعدلات ٢٠٠٨.

وبالأخذ في الإعتبار الإطلالة الأخيرة هذه على الإقتصاد العالمي في مستواه العالمي، الإقليمي والفردي للبلدان، يمكن الخروج بأنه على الرغم من بعض البوادر المشيرة بالإنتعاش، لا يزال الإقتصاد العالمي يعاني من حالة الركود. ولا تزال النفقات المنزلية منخفضة للغاية ويتم تحفيز الطلب الداخلي ودفعه بالنفقات العامة. وعلى نطاق العالم، يعتمد القطاع المالي اعتمادا كبيرا على الدعم العام على الرغم من عكسه إتجاهها بالإنخفاض في الشهور الأخيرة؛ ولا يزال معدل البطالة مرتفعا جدا مقارنة بالمستوى الذي كان عليه قبل ظهور الأزمة المالية الراهنة. ولهذه الأسباب، يبدو أن الإنتعاش سيكون بطيئا للغاية وأنه سيستغرق بعضا من الوقت لوضع الإقتصاد العالمي في وضعه الذي كان عليه قبل إنفلاق الأزمة.

المراجع

IMF, World Economic Outlook Update July 2009.

UN-DESA, Monthly Briefing “World Economic Situation and Prospects and Monitoring of Global Vulnerability” 12 August 2009.

Mussa, M. (April 2009), “World Recession and Recovery: A V or an L?” Peterson Institute for International Economics.

JPMorgan, Global Data Watch, Economic Research, August 2009.

TUIK (2008), Haber Bülteni: Hanehalkı İşgücü Araştırması 2008 Eylül Dönemi Sonuçları (Ağustos, Eylül, Ekim 2008) [www.tuik.gov.tr].

TUIK (2009a), Haber Bülteni: Hanehalkı İşgücü Araştırması 2009 Şubat Dönemi Sonuçları (Ocak, Şubat, Mart 2009) [www.tuik.gov.tr].

TUIK (2009b), Haber Bülteni: Hanehalkı İşgücü Araştırması 2009 Haziran Dönemi Sonuçları (Mayıs, Haziran, Temmuz 2009) [www.tuik.gov.tr].

TUIK (2009c), Haber Bülteni: Aylık Sanayi Üretim Endeksi, Temmuz 2009.

WTO (2009), “WTO Sees 9% Global Trade Decline in 2009 as Recession Strikes”, World Trade 2008, Prospects for 2009, WTO: 2009 Press Releases, 23 March 2009.

* تغير النسبة المئوية السنوي للمتوسط المحسوب خلال فترة ٣ أشهر مقارنة بالمتوسط المحسوب خلال الأشهر الثلاثة السابقة

† الأرجنتين، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، استونيا، المجر، الهند، إندونيسيا، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، تايلاند، تركيا، اكرانيا وفنزويلا.

‡ أستراليا، كندا، تشيك، الدنمارك، منطقة اليورو، هونغ كونغ، إسرائيل، اليابان، كوريا، نيوزيلندا، النرويج، سينغافورة، السويد، سويسرا، تايوان الصينية، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.